Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 64 P:(II) 440-465
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.64.2.18

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Dr. Saad Talab Abdul-Hamad Al-Janabi
E-Mail: saadtalab@uomosul.edu.iq

The Crisis of Democratic Transition and its Repercussions on Contemporary Iraqi Society: An Analytical Study in Political Sociology

Keywords:
crisis, democracy, truth, society, Iraqi.
Article history:

Received	23/2/2026
Received in revised form	25/3/2025
Accepted	26/3/2026
Available online	29/3/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

Throughout history, Iraqi society has suffered from injustice, tyranny, and occupation. However, modern Iraq, since the establishment of the Iraqi state, has not experienced periods of prosperity except for a short period, which was preceded and followed by manifestations of poverty, ignorance, and the woes of wars, killing, and terrorism. During this time, the government's power and its unilateral decision-making were the deciding factors that brought crises upon it, driven by internal and external factors that ultimately led to the political decision being held hostage by international powers. After 2003, the Iraqi citizen began to look forward to new horizons that carried within them the meanings of freedom, justice, and inclinations towards achieving democracy. But in reality, he found himself under an administration that lacked decision-making, whose concern was to remain in power rather than provide services or reforms. It practiced marginalization, exclusion, and a lack of transparency, which burdened him and made him lose faith in the slogan of democracy, making it more of a curse than a blessing that exacerbates his reality and disturbs his peace. The research sought to answer the question of what democracy is, its standards, the reasons for its crisis, and the obstacles that stand in its way and led to its failure, in order to reach the results and facts that made democratic transition a crisis that is difficult to practice at the present time, as well as revealing the future vision of democracy in Iraqi society in light of regional and international changes and geopolitical transformations

ازمة التحول الديمقراطي وانعكاساتها على واقع المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي

م.د. سعد طلب عبدالحماد الجنابي / جامعة الموصل / كلية العلوم الاسلامية / قسم الحديث وعلومه

المستخلص:

عان المجتمع العراقي على مدى التاريخ من الظلم والاستبداد والاحتلال،إلا ان العراق الحديث ومنذ تأسيس الدولة العراقية لم يعش فترات من الرخاء الا في مدة قليلية سبقتها واعقبتها مظاهر الفقر والجهل وويلات الحروب والقتل والإرهاب كانت فيها سطوة الحكومة وانفرادها في قراراتها هي الفيصل الذي جر عليها الأزمات بدوافع وعوامل داخلية وخارجية آلت به في النهاية إلى ارتهان القرار السياسي بيد القوى الدولية، بعد 2003 بدأ المواطن العراقي يتطلع الى آفاق جديدة تحمل في طياتها معاني الحرية والعدالة وميول نحو تحقيق الديمقراطية، لكن في الواقع وجد نفسه في ظل إدارة تفتقر الى صنع القرار همها البقاء في السلطة لاتقديم للخدمات أو الاصلاحات مارست التهميش والاقصاء وعدم الشفافية، مما اثقل كاهله وافقد ثقته في شعار الديمقراطية وجعلها نقمة أكثر مما هي نعمه تؤزم واقعه وتورق مضجعهُ، حول البحث الاجابة عن ماهية الديمقراطية ومعاييرها وأسباب أزمتها والمعوقات التي تقف بوجها والتي أدت بها الى الفشل وصولاً إلى النتائج والحقائق التي جعلت من التحول الديمقراطي أزمة تصعب ممارستها في الوقت الراهن، فضلاً عن كشف الرؤية المستقبلية للديمقراطية في المجتمع العراقي في ظل المتغيرات الأقليمية والدولية والتحولات الجيو – سياسية.

الكلمات المفتاحية : أزمة ، الديمقراطية، الحقيقية، المجتمع، العراقي.

المقدمة

يعد مفهوم الديمقراطية (حكم الشعب نفسه بنفسه) نوعاً من انماط الحكم السياسي في الدولة كما يعد أحد المفاهيم الأساسية والمهمة فيها، لاسيما في المجتمعات التي تتسع الفجوة فيها ما بين المواطن والحكومة لتظهر لنا أزمة تكمن في عدم الثقة ، وأن اتساع عدم الثقة هذا بين أفراد المجتمع والحكومة يؤدي بالنخبة الحاكمة أن تفتقد الى ثقة الجماهير بها ، وعندها تصبح أقل فعالية أوعاجزة عن التوصل مع المواطن أو ما يريده ، في اشباع الاحتياجات وتلبية المطالب المتنوعه والمتزايدة. وتبرز المشكلة عندما يدرك المواطن جيداً أن أداء الحكومة أصبح غير مقنع ، بل ويكاد يكون مرفوضاً، في النهاية فإنها تنهك الطرفين(المواطن ، الحكومة) وتجعل من البلد ضعيفاً وتعيده إلى الوراء حيث التخلف والتناحر والاسقام السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ، فيما يمثل أداء الحكومة (الديمقراطية) مؤشراً أساسياً ومهماً لقياس مدى رضا المواطنين وقبول اتجاهاتهم وميولهم إتجاه السياسات الحكومية، المقترن باستجابة تلك الحكومة لمطالب المواطنين المشروعة ، بما يحقيق ويشبع رغباتهم ويسد حاجاتهم ويخدم مصالحهم، ويثبت لهم الشعور بالمسؤولية اتجاههم. ولعل أن أول من رفض التفرقة والعنصرية هو مُعّلم الأنسانية ورسول الرحمة نبي الله محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قال: " لا فرق بين عربي وأعجمي .. وابيض وأسود إلا بالتقوى"(رواه الألباني، في السلسلة الصحيحة، الصفحة:2700) ، لتهتدي به الأمم وتسير على نهجه المجتمعات عبر التاريخ والذي استنار ببيانه الخلفاء والتابعين فهذا الفاروق (رضي الله عنه) يقول : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) ، ثم يكمل مسيرته سيدنا أمير المؤمنين الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) قائلاً:(الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى اخذ الحق منه) . هذه الاشارات كلها تؤكد سبق العرب الملسمين في الديمقراطية الحقه ، لاسيما إذ ما عرفنا ان للديمقراطية مؤشرات متعددة منها اتساع قاعدة الجماهير في اتخاذ القرار ، وممارسة حرية الرأي والتعبير الاجتماعي والديني والمذهبي والقومي ، ولكن ابزر تلك المؤشرات هي المشاركة السياسية الفعالة والحقيقية في الاختيار أو ادارة السلطة من خلال الانتخاب أو صناديق الاقتراع حتى يصبح الشعب هو صاحب القرار والأرادة من خلال التداول السلمي للسلطة عندها تصبح الحكومة ممثله للشعب ، لكن ثمة حقيقية مؤكدة وجوهرية مفادها أن الديمقراطية في المجتمعات النامية أو مايعرف بالعالم الثالث تعاني من تنامي القوى الأجتماعية المتطلعة نحو الحرية والتحول الديمقراطي المصاحب بقلة الوعي الثقافي بمفهومها وتطبيقها ، فيما يقابلها عجز في المؤسسات السياسية عن تقبل

واستيعاب وتلبية مطالب تلك القوى ، مما ولد أزمة في تطبيق مبادئها وحقيقية ممارستها، من هنا برز موضوع هذا البحث، وبناءًا على ما تقدم يمكن لنا تقسيم البحث على النحو الآتي:

اولاً: الاطار العام للبحث:

1.مشكلة البحث:

تظهر مشكلة أزمة التحول الديمقراطية وحقيقتها في عدم الايفاء بالوعود والعهود التي قطعتها المؤسسة السياسية والادارية والخدمية (الحكومة) على نفسها في حملاتها الانتخابية لاسيما من برامج وشعارات والانحراف عنها ، في عدم توفير الاحتياجات الادارية والخدمية الرئيسية التي يحتاجها المواطن والتي تكمن في الأمن والصحة والإسكان والتعليم والطرق والمواصلات وتوفير الرغيف اليومي، خصوصاً أن المواطن يتطلع الى تلك الوعود التي لم يتحقق أغلبها ؛ مما جعلهُ في أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ، كونهُ لا يستطيع الى رؤية ايجابية لمستقبل طويل الامد ، يمكنه التطلع الى رؤية قريبة جداً تحقق له اشباع حاجاته ورغباته الضرورية(الغزي،2009، ص2). كما تكمن مشكلة البحث في رؤية الباحث في عدم وجود ديمقراطية حقيقية ومتكاملة أو مثالية في أغلب المجتمعات إذ يرى أن هناك مصالح وأهداف هي التي تتحكم وتحكم ، على الرغم من اعتقاده ان افضل تلك الحكومات الديمقراطية كانت في عهد الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائهُ الراشدون وآل بيته وصحابته الابرار ، لذا وجد الباحث نفسه أمام أزمة حقيقية في الكشف عن التحول الديمقراطية وبيان مدى حقيقتها في المجتمع العراقي بعد2003م ،لاسيما عندما تكون هناك عمليات استبعاد أو اقصاء جزء أو مكون من مكونات المجتمع العراقي بحيث تكون مشاركته صورية ، مما يولد قتل لطاقات الأخر من أبناء الوطن مخلفاً حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والاجتماعي بما يهز البناء الاجتماعي وانساقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يضعف المجتمع من مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات التي تقف عائقاً امام التنمية المستدامة ولعل تطبيق الديمقراطية يعد ابرز تلك الأزمات لاسيما ونحن في الالفية الثالثة ، عليه وجب تحديد مشكلة البحث الذي نحن بصددة في عدة تساؤلات بغية التحقق والكشف عنها ولعل اهمها: هل فعلاً هناك ديمقراطية حقيقية أم هناك ازمة في التحول الديمقراطي ووجود عدم ثقة بين المواطن والحكومة ؟، وهل تعدد الاحزاب وتنوعها يعد شكلاً من التحول الديمقراطي ؟ ، ما اثر الديمقراطية على المجتمع العراقي المعاصر؟، وكيف يمكن لنا تحديد وتقييم الديمقراطية من خلال عمل الحكومة في الدولة، ما درجة التأثر والتأثير الديمقراطي الفعلي بين

المواطن الحكومة؟، وهل نجح العراق في بناء ديمقراطية حقه؟، وهل هناك رؤية مستقبلية في استراتيجية الدولة لتعزيز الديمقراطية وممارستها بين المواطن والحكومة؟.

2. اهمية البحث.

تتجلى اهمية البحث من الموضوع نفسه من ناحية، ومن ناحية اخرى يعد هذا البحث انطلاقة نحو بناء وعي فكري اجتماعي ومجتمعي ديمقراطي يحقق التنمية المستدامة التي تسهم في نشر الرخاء والسعادة لجميع أبناء المجتمع وبناء علاقات اندماج وتماسك اجتماعي بين المكونات مع بعضها البعض ومع الحكومة ، لما لها هذه العلاقة من التأثير وابعادها على مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق برامج التنمية الشاملة ورفاهية المواطن وتحسين الوضع العام في المجتمع بطرق سليمة وتجاوز كل الصراعات والتخندقات والفساد والأزمات التي تعطل حركة التقدم والبناء ، كما تسهم في تعزيز السلم الاهلي والمجتمعي في البلاد من خلال تكريس المواطن ودوره بوصفه القاعدة التي تستند عليها الحكومة في تحقيق الديمقراطية وممارستها .

3.اهداف البحث.

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهدف منها:

1- التعريف بمفهوم الديمقراطية السياسية من منظور سوسيولوجي.

2- التعرف على الجوانب النظرية لأدبيات الديمقراطية السياسية من منظور سوسيوسياسي.

3- تشخيص التحديات وكشف الحقائق والاختلافات التي تواجه ترسيخ الديمقراطية السياسية بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي المعاصر عنها في المجتمعات المتقدمة.

4- معرفة اسباب الاخفاقات التي تعيق الديمقراطية السياسية بين الموطن والحكومة وصعوبة تحقيقها في المجتمع العراقي.

5- تحديد نتائج البحث وتحليلها وصولاً للأستنتاجات ووضع بعض من المقترحات والتوصيات التي تسهم في تعزيز الديمقراطية.

4.نوع البحث ومنهجيته:

نظراً الى طبيعة البحث في كونه من البحوث الوصفية التحليلية جاءت المنهجية في الاعتماد على كل من المنهج التاريخي لدراسة البعد التاريخي لمفهوم الديمقراطية وتطورها وحقيقة تطبيقها في المجتمع العراقي، فضلاً عن اعتماد المنهج الوصفي التحليل الذي لا غنى عنه في دراسة أي موضوع سياسي لاسيما فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي وحقيقة علاقتها بالنظام السياسي.

5. مفاهيم البحث:

أ- أزمة Crisis

– **الأزمة لغةً :** في اللغة العربية تعني: " الشدةِ والقحط . وأزَمَ عن الشيء : أمسكَ عنهُ ، وأزَمَ على الشيء أزْماً : عضَّ بالفمِ كلُه عضاً شديداً . وتأزمَ : أصابتهُ أزمة ، الأزمة الشده : أذا تتابعتْ وتوالتْ"(أبن منظور، 1414 هـ، ص16) ، وفي المعجم الوسيط تعني : " الضيق والشدة ويقال أزمة مالية ، أزمة سياسية ، وأزمة مرضية"(الزيات وآخرون، بدون سنة طبع ، ص16).

أما في اللغةِ الإنجليزية فيعرف معجم وبستر أزمة (Crisis) على أنهَّا : " نقطة تحول إلى الأحسن أو الأسوأ، وهي مرض خطير أو خلل في الوظائف ، أو تغيير جذري في حالة الإنسان ، وفي أوضاع غير مستقرة "(البكري ،2011م ، ص 17– 18) ، كما هوالحال في قاموس أميركان هيرتيج (American Heritage) ، الذي عرفها بأنها : " وقت أو قرار حاسم ، أو حالة غير مستقرة ، تشمل تغييراً حاسماً ، متوقعاً كما في الشؤون السياسية "، فيما يعرفها قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary)، على أنها : نقطة تحول أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان ، مثل أزمة مالية أو سياسية ؛ لأنها تحول في تطور المرض ، أو تطور الحياة أو تطور التاريخ ، وقت تتسم بالصعوبة والخطر والقلق من المستقبل لذا وجوب أتخاذ قرار حاسم في فترة محددة ، ويعود جذر الكلمة الى الإغريقية فهي crisis وتعني : القرار Decision ، ويختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به ، ومـــردُّ ذلك إلى تداخل بعض من هذه المفاهيم مثل (الكارثة ، المشكلة ، الصراع ، التهديد ، النزاع ، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظراً للتقارب الشديد، إذ أنّها تشترك جميعُها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة ، وإلى الإدارة(العماري، 1993م، ص 16).

ب– مفهوم الديمقراطية Demo Crates

تستخدم كلمة الديمقراطية في مواضيع كثيرة ولكن معناها الأصلي مشتق من الأصل اليوناني القديم، ولفظ الديمقراطية مركب من شقين الأول (Demos) ومعناه الشعب، والثاني (Crates) ومعناه السلطة أو الحكم، وبذلك يكون المعنى العام هو (حكم الشعب)(علوش،١٩٩٤، ص ١٢) ، وفي الغرب يستعمل اصطلاح الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية (1789–1799) ، ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرع بجميع الأمور العامة ، بأغلبية أصوات نوابه ، وعلى هذا فان (إرادة الشعب) حرة لا تقيد مطلقاً بقيود خارجية ، فهي سيدة نفسها في اتخاذ القرارات ، ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها(الخالدي، ١٩٨٦، ص10).

اما التعريف الاجرائي في مجال هذا البحث: فأننا نرى أن الديمقراطية تعني الاتفاق في الآراء ما بين افراد المجتمع انفسهم من جهة والحكومة التي ينبغي ان تكون عليها اداء التعامل والتفاعل بين مؤسسات الدولة والمواطنين وفقاً لشبكة العلاقات التفاعلية فيما بينهم وتلبية احتياجاتهم بحيث تؤدي الى زيادة مستوى المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي وتهيئة الظروف الازمة للتكامل السياسي والتحول الديمقراطي والاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي من جهة أخرى، فتكون الحكومة قائمةعلى اساس سيادة الشعب، بغية تحقيق الحرية والمساواة السياسية والعدالة الاجتماعية لمواطنيها ، وتخضع في الوقت نفسه لرقابة الرأي العام أو الشعبي .

ثانياً.المدخل النظري للتحول نحو الديمقراطية:

منذ زمن بعيد جداً شخص علامة علم الاجتماع العراقي الدكتورعلي الوردي (رحمه الله) اهم المشكلات التي تعترض الدولة العراقية الحديثة ، والتي تتمثل في انعدام الثقة السياسية وفقدانها بين المواطن والحكومة، واقترح ان توجه الحكومة العراقية أنذاك بإصلاح ذات البين بينها وبين الشعب، كون الثقة السياسية أبرز احد التحديات التي تواجهها ، واليوم إن هذا التحدي يضع العصا بعجلة التقدم السياسي، فقد باتت الثقة السياسية من أبرز الأزمات التي تواجه الاحزاب السياسية والنظام السياسي العراقي ككل...، فضلا عن ذلك يواجه النظام السياسي والاحزاب السياسية في مرحلة ما بعد 2003 وسقوط الانظمة الاستبدادية والتحول نحو الديمقراطية تحدياً جوهرياً، الإ وهو ازالة موروث عدم الثقة بالأحزاب السياسية ، ومحاولة بناء نظام مؤسسي ديمقراطي جديد يعمل على كسب ثقة المواطن العراقي ، ويحقيق متطلبات التحول نحو النظام الديمقراطية والسير على وفق نهج تنموي يمتاز بنوع من التكامل والشمولية وبما يسهم في تحقيق الرخاء والسعادة (الجنابي،2019، ص1-2).

1- الديمقراطية في الحضارات الإنسانية و الأديان الإلهية.

- **الديمقراطية في الحضارات الإنسانية:**

هذا المفهوم لم يحظ بشعبية في المجتمعات البشرية سلفاً ، لكن سرعان ما انتشرت واصبحت من المفرادات السياسية المهمة والتي لايمكن العيش من دونها برخاء أو هدوء ، فقد كانت البدايات الاول ترجع الى الحضارة اليونانية وتحديدا في أثينا بالقرن الخامس قبل الميلاد وقيام الدولة-المدنية ومشاركة المواطنيين في النقاش والتصويت واتخاذ القرارات وتولي المناصب الادارية والقضائية حتى اصبحت عبارة لتوصيف الواقع السياسي على الرغم من انها اقصت النساء والعبيد من الحياة العامة، بينما الديمقراطية في روما كانت تأخذ شكلاً جمهورياً بعد أن تكلم ميكافيللي في القرن السابع عشر هذا

النوع من الحكم معتمداً على مبدأ الطبقة الاستقراطية والديمقراطية، وفق نظرة أرسطو للحكم التي يرى فيها ان النظام الديمقراطي والقانوني يوفر للدولة سلطه افضل بحيث يصبح المواطنيين ناشطين لهم القدرة على المشاركة في وضع القوانيين التي تحكمهم وتصبح الدولة اكثر ثقة وقوة بمواطنيها الذين تكون لديهم دوافع أقوى للدفاع عن وطنهم أكثر من المرتزقة اوالمقاتلين ولمتطرح الديمقراطية بديلاً عن الاستقراطية بل كانت تعبير عن السلطة الحاكمة في اشارة الى نوع من التوازن بين السلطة والقوة بين طبقة الشيوخ والعامة من الناس(قانصو،2021،ص4-6).

اما الديمقراطية في دول أوروبا الحديثة فقد شكل عالم الاجتماع ميكيافيللي أحد ابرز محطاتها في استعادة الفكر الديمقراطي، إذ أعاد من خلال كتابه "الخطب"، الذي طرح فيه الفكرة السياسية للجمهورية الرومانية في العالم الحديث، ليستدل من خلالها، على أن سلطة الشعب عظيمة ويجب تقويتها وتدعيمها عبر الدستور، لذا فالدولة القوية هي التي تجعل مواطنيها وشعبها معها، وتثق بوضع السلاح ما بين أيديهم، ومهمة الأمير أوالحاكم فقط هي البحث عن اسعادة السكان الذين فقدوا الفضيلة، والقادة العظماء هم الذين أوجدوا الجمهورية وتركوا شعوبهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، رغم اعتراف ميكيافيلي بأهمية الديمقراطية الإ انها قد تؤدي الى حالات من العبثية والفوضى التي قد تقود الى الصراعات والازمات داخل المجتمع، مما يتطلب حفظ التوازن بين سلطة الشعب وسلطة الحاكم أو الامير والتي قد تتطلب احياناً اللجوء إلى الديكتاتورية ؛ لأن الغاية الاولى والهدف الاسمى للناس هو حفظ الدولة من الزوال والانهيار، وقد تمخضت عن تلك الافكار المشاركة السياسية والحراك الشعبي والمطالبة بحقوق المواطنة ..وغيرها من الحقوق كالحقوق الطبيعية التي عبر عنها جون لوك على أنها حقوق متساوية ومستحقة في الحياة ولكل البشر وهي حقوق اعطاه الله للإنسان ، اعقبها ذلك بنظرية العقد الاجتماعي والتي تعني أمكانية ايجاد تنظيم اجتماعي شرعي يكون بالتوافق والقبول وبمشاركة الجميع، لتبرز لنا فكرة المساواة السياسية والقانونية استناداً للحقوق الطبيعية أعطت فكرة الحقوق الطبيعية على اعتبار الحرية والمساواة والملكية حقوقاً طبيعية غير قابلة للأنتزاع ، فيما اعتبر العالم الفرنسي جان جاك روسو ان السلطة العليا في أي دولة لا تستقر في الحاكم- فرداً كان أو جماعة- بل في"الإرادة العامة" للمجتمع، وتلك السيادة لايمكن التخلي عنها أبداً وإن جاز تقويضها جزئياً أومؤقتاً ، ووفقاً لهذا الاساس صارت الشرعية من الادنى الى الاعلى، إذ يكون الشعب هو مصدر القانون والسلطات، وفي هذه الحالة المثالية، يعبر عن الإرادة العامة ويظهرها، ويكون من حق الشعب ، بنظر جان جاك رسو تشكيل الحكومة أو الإطاحة بها إذ اصرت على المخالفات للإدارة العامة(قانصو،

مصدر سابق ، ص6–9)، تبعاً ذلك جاءت اراء الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع أمثال: فولتير، مونتسكيو، أليكس... وغيرهم، إذ يرى د توكفيل على سبيل المثال أن " المجتمع الديمقراطي" يتميز بمرونة وليونة في بنيته الاجتماعية، لاسيما عندما تكون الأوضاع الاجتماعية للأفراد شبه متساوية، إذ يتمكن الأشخاص أن يتبادلوا الأماكن والادوار الاجتماعية بشكل دائم ودوري ، بالطبع سيبقى هناك دائماً ما يعرف بالسيد والأجير وتقبلهم للتبادل المواقع بشكل طوعي، فيخدم أحدهم الآخر، وفقاً لشرعية الديمقراطية القائمة على المساواة – السياسية– الاجتماعية– الاقتصادية – الثقافية ، تحت مسمى المساواة وتكافوء الفرص، إذ تندمج الصفوف وتجعل اللامساواة المتبقية أقل وطأة في التأثير، يكون فيها بإمكان أي فرد أن يأخذ مكان الآخر، مساواة ثقافية، تترجم بالمساواة في الاعتبارات ، لتصبح الديمقراطية نظام سياسي وواقع اجتماعي– اقتصادي وانبثاق ثقافي(قانصو ، مصدر سابق ، ص12–13).

- **الديمقراطية في الاديان الإلهية:**

يعد الدين واحداً من أهم مصادر التشريع السياسي والاجتماعي وبما أن التفويض الإلهي له قدسيته في احلال الحلال وتحريم الحرام ، لذا فأنه قد يكون تشريعاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في الوقت نفسه، لذا وجد الباحث أن يسرد بعض مظاهر الديمقراطية في الاديان الإلهية وعلى النحو الآتي:

- **الديمقراطية في اليهودية:**

يظهر لنا عند التتبع التاريخي الحقيقي لشريعة نبي الله موسى (عليه السلام) والكتاب المقدس التوراة قبل التحريف وجود الديمقراطية المتمثلة في نقد ومعارضة الحاكم الظالم ولكن من دون القيام بأعمال تخريبية أوحربية ، فضلاً عن رفض الرق والعبودية والظلم واعطاء جميع الحقوق التي تمثل شكلاً من أشكال الديمقراطية اليوم، ولكن بعد عمليات التحريف التي طرأت وظهور الفكر اليهودي المطرز بالكيان الصهيوني ومبادئه التي يمكنها التماثل مبدئيا مع نظام يهودي علماني لا يقبل التوراة كمصدر رئيسي للصلاحيات والديمقراطية، ووفق الحاخام موشيه بار بك، وهو أحد الحاخامات المناهضين للحركة الصهيونية، والذي كان قد كتب عن المصطلحين "اليهودية" و"الديمقراطية" انهما مفهومان يناقضان بعضهما البعض، في العام 1968 وبعد احتلال القدس الشريف ، فأن " الكيان الصهيوني لم يكن يرغب أبدا بأن تكون هناك دولة يهودية، كونها قد أزالت عن كاهلها حِمل التوراة، لكنها أرادت أن تتظاهر بأنها يهودية من أجل أن تجذب نحوها جمهور المحافظين على الفرائض

الدينية فحسب"(المركزالفلسطيني،2017، الانترنيت)، من خلال كيانها المغتصب والمحتل الذي يرفض ادنى حقوق الانسان في العيش أوحتى في شرب المياه أو التشارك بها ، حيث أن النموذج الإسرائيلي في الديمقراطية محكوم منذ البداية بمشكلة رئيسية تجعل ملامح الديمقراطية مشوها إلى أبعد الحدود، تكمن في مسألة شرعية الوجود التي لم تزل تتحدى هذا النموذج في مختلف جوانبه، وتجعل الحديث عن ديمقراطيته أكذوبة العصر ونوعا من التطبيع لكيان شاذ ومنحرف يحاول فرض نفسه بالقوة على واقع لا يقبله، فالحقيقية أن إسرائيل وكيانها المغتصب هي دولة احتلال رغم محاولات البعض من الدول أو الجماعات إسباغ الشرعية على الوجود والربط بين اليهودية والديمقراطية أو الصهيونية والديمقراطية أوالعسكرة والديمقراطية في ظل القتل والتهميش والاقصاء للفلسطينيين اصحاب الارض والحق(علي، 2004، الانترنيت).

- الديمقراطية في المسيحية:

المعروف ان سيدنا المسيح (عليه السلام) وكتابه المقدس الانجيل الذي حمل في طياته الكثير من النصوص والمعايير عن حقوق الانسان والعدالة وان لم تكن تامة، حتى دخلت المسيحية في منعطف الانقسامات فكانت البروتستانتية سبّاقة في استقبال القيم الليبرالية، ومنْع احتكار الدين من أي سلطة كانت ولو تلك التي ترى نفسها وصيّة على الناس وتعاليم الإنجيل، إذ أعلن أتباعها ولاءهم لدولهم القومية وتبنّوا مبادئ الحرية والتحرر وشجعوا على الديمقراطية، بينما لم تقبل الكنيسة الكاثوليكية بالديمقراطية وحقوق الإنسان ولم تصحّح علاقتها مع الحداثة الا في وقت متأخر، حين أصدر المجمع الفاتيكاني الثاني في عام 1965 قراراته التي شكّلت نقطة تحول في الفكر المسيحي ؛ إذ قال رئيس المجالس البابوية الكاردينال روجّي إتشفيرّي (Ruggie Echeverri) في اطار انعقاد المجلس: " إن أمر الحريّة الدينيّة يستند إلى حقوق الذات البشرية لا إلى حقوق الدين الحق"، فيما أعلن المجمع الكنسي المنعقد في عام 1984 على أن "النهوض بواقع حقوق الإنسان من متطلبات الإنجيل"، وقد جاء هذا التغيير في الكنيسة بعد نظرة عدائية ممتدّة في الزمن تجاه الحداثة والأنوار، دان خلالها البابا بيوس السابع في عام 1790 الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان وندد بحكم الشعب لنفسه ، واعتبر مبادئ الحريات اعتداء على حقوق الله، كما رفض بيوس الحادي عشر حق الاقتراع واعتبره كذبًا، بينما أعلن بيوس التاسع أن حرية الضمير تعد هذيانًا، وحرية الصحافة أمرًا مقيتًا، كما دان المساواة بين الأديان وعدم التمييز بينها(مجموعة مؤلفين ،2024،الانترنيت).

- **الديمقراطية في الاسلام:**

يؤكد الاسلام على أهمية الديمقراطية من خلال مايعرف بالشورى في الحياة العامة والخاصة على حد سواء وقد سميت إحدى سور القرآن الكريم بسورة الشورى، وقد تم تقديس هذا المبدأ حتى عد أمراً تعبدياً يتقرب به العبد لخالقه كما يتقرب إليه بالصلاة والإنفاق ، وذكر الله عز وجل الشورى وسطا بينهما في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (سورة الشورى، الآية: ٣٨) ، إذ تعد الشورى الرباط الوثيق بين الحاكم ومحكوميه ، ووسيلة لإيجاد الود والرضاء بينهما مما يوفر الإستقرار والهدوء والسكينة في المجتمع لقوله عز وجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ (سورة آل عمران،الآية : 159)، وقد وردت مبادئ الديمقراطية (الشورى) والعمل بها منذ اللحظات الاولى لنزول الوحي على الرسول الكريم محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم)إذ كان يستشير المسلمين والمسلمات في مجمل القضايا والامور السياسية والاجتماعية على الرغم من أنه كان لا ينطق عن الهوى وأن مُعلمهُ شديد القوى (عليه السلام) وخير مثال على ذلك ما اشارة إليه الصحابي الخباب بن المنذر بن الجموح(رضى الله عنه) في معركة بدرعندما قال:" يا رسول الله أرأيت هذا المنزل أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولانتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : (بل هو الرأي والحرب والمكيدة)، فقال الخباب بن المنذر(رضى الله عنه): يا رسول الله ، فإن هذا ليس بمنزل ، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلب ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون، فقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (لقد أشرت بالرأي) فنهض ومن معهُ من المسلمين فسارو حتى إذا أتى أدنى ماء من القوم فنزل عليه ، ثم أمر بالآبار فأفسدت بإلقاء الحجارة والتراب فيها وبنى حوضا على البئر الذي نزل عليه فمليء، وكان نعم الرأي والشورى وتحقق النصر(براهمي، 2005،ص30)، كما تتضح الشورى بشكها الجلي ايضاً في معركة الخندق في شوال سنة 5هـ ، والتي كان سببها أن الأحزاب تحزبت بإيعاز من اليهود(عليهم من الله ما يستحقون) لقتال الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) فلما سمع بتحركاتهم أستشار رجاله في كيفية المواجهة لهم، فاقترح عليه الصحابي الجليل سلمان الفارسي (رضي الله عنه) بحفر خندق حول المدينة، ليمنع أي مقتحم يريد الوصول إليها إذ قال سلمان (رضي الله عنه): (يا رسول الله إنا كنا

بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا)، فوافق النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) على رأيه ومشورته واجتمعت الكلمة على ذلك فقد كان سلمان يعرف من أساليب الحرب والقتال ما لم يكن يعرفه العرب في ذلك الحين، فأخذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بتلك المشورة التي حققت النصر وهزمت الاحزاب(براهمي ،مصدر سابق، ص32)، لتمثل نوعاً من الرغبة في الإستفادة من تجارب الآخرين وخبراتهم والتي تعد ضرب من ضروب تقبل الاخر والتعايش معه من دون تميز أوتمايز وقبول رأيه، كما لايغيب عن المشهد الديمقراطي مشاركة المرأة في اعطاء المشورة والديمقراطية بشكلها الإسلامي ، فهذه مشورة أم سلمة (رضي الله عنها) : لما فرغ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من صلح الحديبية مع المشركين وطلب من أصحابه أن (قوموا فانحروا ثم احلقوا) فلم يقم منهم أحد حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقم منهم أحد، عندها دخل (صلى الله عليه وآله وسلم) على زوجته أم سلمة (رضى الله عنها) فذكر لها ذلك فقالت:(أخرج، ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وتدعو حالقك فيحلقك فخرج ولم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعض)، يستفاد من هذه الحادثة أن المرأة المسلمة الفاضلة صاحبة الرأي السديد هي أهل لأن تستشار، ويؤخذ برأيها، كيف لا ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أشارت عليه إمرأة فقبل مشورتها وعمل بها على الفور(براهمي ،مصدر سابق، ص32–34).

نستنتج مما سبق أن اليهودية في الفكر الصهيوني منتهكة لحقوق الانسان والديمقراطية لوجود الرق والعبودية، وعدم احترام الاخرين في ابسط الحقوق ولعل ما يبرهن ذلك ما يحدث من ابادة جماعية للشعب الفلسطيني في غزة الآن ، بينما نجد البعض يرى أن المسيحية جاءت بحقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير لكنها تخالف حرية الاعتقاد وهي تكاد منقوصة أو مسيسة في بعض الاحيان، ومن هنا نجد ان الديمقراطية وشعارتها تتسم بالصبغة الغربية من دون الاهتمام بثقافات الشعوب الاخرى ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية وتجبرها السير عليها، فيما يهتم الاسلام بقضية حقوق الانسان وبشكلها الديمقراطي المثالي ويعرضها عرضاً عادلاً ، لما فيه خير البشرية واستمرارها جمعاء بعيداً عن الانانية او الفردانية الضيقية.

2- مرتكزات التحول الديمقراطية:

- تكون السيادة للشعب مطلقاً.
- احترام الإرادة العامة للجماهير وأرائهم.
- يعتمد رأي الأغلبية كونه هو المعيار الصادق والمعبر عن الحالة الحقيقة والصادقة .

- إن المنطق العقلي هو الذي يمثل المرجع الوحيد لسن القوانين والتشريعات .
- الانتخاب الحر الذي يضمن تمثيل الاغلبية في الحكم لاسيما القيادات المؤثرة في تحقيق مصالح الشعب وتطلعاته.
- حرية التعبير في الاراء والاديان والمذاهب والمعتقدات والافكار وممارساتها بما يضمن إنشاء الاحزاب(الخالدي، 2006، ص50-52).
- خضوع الحكومة المنتخبة لسلطة ممثلي الشعب أو النواب وللرأي العام .
- المساواة في الحقوق والواجبات بين مكونات الوطن الواحد من دون تمايز أوتميز، واعتماد لغة المواطنة الصالحة معياراً للتفاضل.
- وضع الدستور بشكل يتفق مع مكونات النسيج الاجتماعي للبلد والاستفتاء الحرعليه.
- الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية،التنفيذية، القضائية) بما يخدم أفراد المجتمع.
- وعليه يمكن بصورة عامة أن نعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب لنفسه ولمصلحته ،إذ تعرف مصلحة الشعب بأغلبية تحقيق أقصى قدر ممكن من الحريات والعدالة والديمقراطية واشباع الاحتياجات بأنواعها المختلفة ، تحقيق أدنى قدر من أسباب التناقضات والفوارق والاختلاف بين أفراد المجتمع الواحد سواء أكانت هذه الفوارق اجتماعية أم اقتصادية ، لترشيد التنمية بحيث توجه التنمية لصالح القطاعات الأوسع من المجتمع أولا وفي سبيل ذلك قد تتخذ الحكومة صوراً مختلفة في تحقيقها كالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية وغيرها(الخالدي، 2006، ص50-51).

شكل يمثل اهم المرتكزات التي تستند عليها الديمقراطية حسب وجهة نظر الباحث

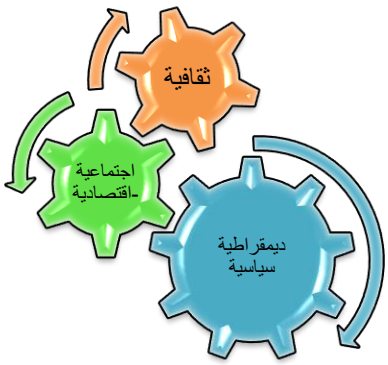

3- معايير الديمقراطية:

أتضح لنا من خلال العرض السابق لمفهوم الديمقراطية على أنها لا تدعي بإنها شريعة بديلة عن غيرها من الشرائع، ولا هي تطمح أن تكون عقيدة منافسة لغيرها من العقائد السياسية الشاملة إنما تنظر الديمقراطية إلى نفسها على أنها حالة ضرورة توصلت إليه الإنسانية عبر الزمن وبعد مرارة التجارب وانظمة الحكم عبر مراحلها وصولاً إلى الديمقراطية ، لذلك كان لابد من وجود معايير للحكم تستند على وجود نظام ديمقراطي في علمه وعمله، ومن خلال توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية ،وقد كان لعالم الاجتماع الامريكي روبرت دال(Robert Dahl) في كتابه الديمقراطية الفضل في وضع خمسة من المعايير للدلالة على وجود ممارسة الديمقراطية وقياس المستوى الذي بلغته تلك الممارسة في المجتمع(عبدالعزيز، 2001 ، ص465)، وهي على النحو الآتي:

- المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب في اتخاذ القرار.
- الفهم المستنير بمعاني الديمقراطية ومتطلباتها.
- حق المشاركة في ممارسة الديمقراطية.
- رأي الاغلبية وسيطرتها في اتخاذ القرار ورفض الدكتاتورية والاستبداد أو الانفراد.
- تساوي الاصوات بمعنى ان لكل مواطن صوت مساوياً لوزنه في الممارسة الديمقراطية.

4- مكونات الديمقراطية:

- البنية السياسية والتوزيع الاجتماعي.
- البنية الاقتصادية والثقافي.
- الموقع الجيوسياسي للدولة.
- طبيعة السياسة الخارجية ومقوماتها.
- الاوضاع الداخلية للدولة.
- القوانين واللوائح القائمة على العدالة والمساواة التامة بين المواطنين.
- التعددية الحزبية.
- المسارالديمقراطي الذي يتكون من اتجاهان احدهما سياسي والذي يتمثل في : (المشاركة الحقيقية ، التداول السلمي للسلطة ، ممارسة الحريات العامة) والاخر اجتماعي يتمثل في : (الثقافة ، الدين ، التاريخ ، الوعي الجمعي) (الخالدي، مصدر سابق، ص55-56).

5- انواع الديمقراطية وحقيقتها.

يمكن لنا حصر صور الديمقراطية بالشكل الآتي:

- الديمقراطية المباشرة أو الموجهة : وتعني ممارسة الشعب للسيادة المطلقة فيحكم نفسه بنفسه ويتأثر بالسلطة التشريعية ومن أهم انصار هذا الفكر الديمقراطي هو المفكر والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، إذ يرى انها الصورة الحقيقية للديمقراطية ،وتعد من اقدم انواع انظمة الحكم ولايمكن ان نجدها الآن الإ في بعض المقاطعات السويسرية ذات العدد السكاني القليل والمساحة الضئيلة.
- الديمقراطية شبه المباشرة أو ديمقراطية الانتخابات أو الاقتراع التي ينتخب الشعب فيها البرلمان ولايترك له الحرية التامة في التصرف وانما يشاركه في ممارسة الوظيفة التشريعية فضلاً عن الاشراف والرقابة على البرلمان واعماله، ويمكن حصر هذا النوع من الديمقراطية فيما يأتي:

1- الاقتراع الشعبي.

2-الاعتراض الشعبي.

3-الاقتراح الشعبي.

4-حق الحل الشعبي .

5-حق الناخبين في أقالة النائب البرلماني.

6-حق عزل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

- الديمقراطية النيابية ويلجاء لها الشعب عن طريق انتخاب نواب ويترك لهم مقاليد الامور وممارسة السيادة وتشريع القوانيين فالشعب لا يحكم نفسه بنفسه ولايشترك مع البرلمان في الحكم ويتكون البرلمان من وتنحصر اختصاصاته في ثلاثة أمور هي:

1- اختصاص تشريعي في سن القوانين.

2- اختصاص مالي في الموافقة على الموازنة العامة للدولة.

3- اختصاص سياسي في مراقبة السلطة التنفيذية(نوري،2004،ص7-13).

ثالثاً- اسباب ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمع العراقي ومستقبله :

تكمن أزمة التحول الديمقراطي وعدم ممارستها بشكلٍ حقيقي الى مجموعة من الاسباب ، والاختلافات ، والاخفاقات، وكشف المعوقات المتعلقة بتطبيقها وصولاً للنتائج المستقبلية المتوقعة لها والتي سنتاولها بشكلٍ موجز وعلى الشكل الآتي.

1- الاسباب والاختلافات

- يكمن فشل التحول الديمقراطي في العراق كونه فشل بنيوي في النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع والتي وصفها عالم الاجتماع صموئيل هنتنغتون بالانحلال أو التفسّخ السياسي والاجتماعي والاخلاقي .
- الازمات والمشاكل التي عان منها العراق ومنها الارهاب والحضّ على الطائفية والانقسامات العرقية والدينية ، فالعراق بلد متنوع دينياً وعرقياً ، يضم مكوناته من العرب والكرد والتركمان والآشوريين وآخرين، جرى تقسيم العرب إلى شيعة وسنة والبلد الى ثلاثة اقسام تستند على الطائفة والقومية.
- تفشي انتشار الفساد الاداري والمالي ، حيث لا يزال الفساد يشكل تحدياً كبيراً في العراق يضاهي الارهاب بأنواعه ، ما يؤدي باستمرار إلى تآكل الثقة في الحكومة من قبل المواطن العراقي بما يسهم بإعاقة التقدم الديمقراطي.
- فشل التحول الديمقراطي في العراق يعود الى توجه النظام السياسي يوما بعد يوم نحو الاستبداد ، نتيجة هيمنة السلاح المنفلت على حساب كرامة المواطن العراقي وهيبة الدولة ، حتى اصبحت الديموقراطية العراقية محل تندر واستهزاء .
- التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية، بحيث أصبح العراق ساحة معركة لتصفية التجاذبات الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية التي تتنافس على مصالح النفوذ والسيطرة على منابع الثروات(ابراهيم ، 2024،الانترنيت).
- التحديات الاقتصادية حيث تعرض الاقتصاد العراقي بعد 2003م لضربة شديدة ، ناتجة عن إهمال الصناعة والتجارة والزراعة لسنوات طويلة ، ما أعاق قدرته على توفير الخدمات والحاجات الأساسية وفرص العمل للمواطن العراقي واعتماده على الاستيراد من الدول الاقليمية والعالمية.
- أن ارتفاع معدلات البطالة والفقر وعدم المساواة في المجتمع دائماً ما يؤدي إلى تغذية السخط وتوفير أرض خصبة لترسيخ الأيديولوجيات المتطرفة ، وبدون معالجة المظالم السياسية والاقتصادية الأساسية فمن غير المرجح أن تزدهر الديمقراطية في أي بلد.
- هشاشة الوضع العراقي وتقييد وضع منظمات المجتمع المدني العراقي ، إذ إن تطوير مجتمع مدني نابض بالحياة ومستقل أمر أساسي في تأسيس ديمقراطية قوية ، إذ واجه المجتمع المدني في العراق العديد من التحديات، مثل حرية التعبير المحدودة ، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام، ونقص الموارد والدعم.

2- معوقات التحول الديمقراطي:

- غياب المشاركة الجماهيرية الفاعلة على مستوياتها الكلي والجزئي وبجوانبها كافة.
- المستوى التعليمي والثقافي للشعب ودوره في خلق الوعي بحقوق الانسان وحرياته.
- الاوضاع الاقتصادية المتردية وغياب العدالة في توزيع الثروات وفقدان الحرية الاجتماعية لأفراد المجتمع.
- الامية وانتشار الجهل والتخلف وضعف الوعي السياسي الناتج عن عوامل التبعية الدينية والاستعمارية العسكرية منها أو الفكري .
- عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية والحرية وغياب العمل بهما والتميز ما بين الحقوق والواجبات .
- الفساد الأداري والمالي والاخلاقي وغياب المحاسبة والمسائلة وشرعنة الرشوة والاختلاس وعدها مظهر من مظاهر الكسب غير المشروع لدى بعض الافراد والعوائل في المجتمع العراقي(ضاري، ب.ت، ص1-3).
- تفشي مظاهر الأرهاب وتنوع اشكاله ما بين الارهاب الخارجي والداخلي العسكري أو الاجتماعي الذي يستهدف تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي برمته.
- الاسقام الاجتماعية التي تضر بالمجتمع مثل تجارة المخدرات والاعضاء والجريمة المنظمة وغسيل الاموال والبغاء ...وغيرها.
- تنوع الأحزاب العراقية وتعددها وتسلطها على رقاب العراقيين ومقدراتهم ، إذ تمثل احد المعوقات التي يوجهها المشروع الديمقراطي من حيث الذهنية التي يتصف بها اعضاء وقيادات الاحزاب او من حيث الخطاب الثقافي والسياسي الذي يصدر منها او من حيث تراكم المسيرة التاريخية لها منذ تأسيسها وتجربتها في اجواء المعارضة والحكم وحتى في المشاركة الديمقراطية الجديدة . فقد ظهرت أغلب القيادات الحزبية نتيجة مبادرات شخصية او جماعية ترتكز في ظهورها على الانتماء الفكري الذي تندفع في الدفاع عنه او ترويجية والقدرة على نتاج الأفكار المؤدلجة او هضمها في الجيل الثاني منها والشخصانية في الظهور والتألق من حيث الموروث الاجتماعي والقدرة على الحركة حتى أصبحت تلك القيادات نتيجة استحقاق الجهد والتصدي نتيجة اجواء ديمقراطية حيث نجد اكثر قيادات الاحزاب العراقية في النصف الثاني في القرن الماضي كانت قائمة على تلك الحقيقة ،فضلاً عن عائق اخر تشترك فيه جميع الأحزاب العراقية وهو طائفيتها في تكوينها وبرنامجها السياسي وامتدادها، فنرى ان

الاحزاب موزعة على مناطق جغرافية أومذهبية أو قومية وهذا اكبر عائق يزيد من تنامي المخاوف وعدم الثقة بينها وان فوز احدها في الانتخابات يعني اضطهاد الطوائف الأخرى(الساعدي، الانترنيت).

- التخلف الاجتماعي والصناعي والاقتصادي والزراعي فقدان التخطيط المهني والحزبي للدولة.
- الامية والفقر والعوز الاقتصادي وضعف الوعي الثقافي وضعف الرغبة في المشاركة الديمقراطية.
- الانقسامات الاقليمية والدينية والقومية والعشائرية التي تضعف التصرف العقلاني للمواطن وتجعل منه سجين تلك الافكار.
- سطوة المجتمع الذكوري وانفراده بالسلطة ونظرته الدونية للمرأة في المشاركة السياسية والمجتمعية.
- شعور غالبية أفراد المجتمع ان الديمقراطية صورية لاتمثل الواقع إذ أن عسكرة المجتمع وسطوته هي التي تطغي على المجتمع في المجالات كافة.
- حالة اليأس والاحباط التي يشعر بها المواطن العراق جراء عدم وجود الشفافية والنزاهة حال دون مشاركة المواطن في الانتخابات .
- وجود أزمة ثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة البرلمانية منها والحكومية ، لخوفهم من ابداء الرأي أو لانشغالهم في متطلبات الحياة القاسية التي يعاني منها قسم كبير من المجتمع العراقي.
- عدم احترام رأي المواطن العراقي وحقه في التعبير ، فضلاً عن عدم احترام الرأي الآخر والأخذ بمبدأ التنافس الفكري وتقبل تعدد الأراء وعدها حالة صحية داخل المجتمع وليس العكس(الخالدي ، مصدر سابق ، ص57-59).
- الانسحابية السياسية والاجتماعية للمواطن العراقي وعدم تحديد موقفة وأرائه أدت الى خلق فجوة مرضية بين المواطن والحكومة العراقية أضعفت ممارسة الديمقراطية.
- الفهم الخاطئ لمعاني الديمقراطية من قبل المواطن العراقي والتميز في ممارسة الحرية عموماً والحرية الفردية على حساب حريات الاخرين ، إذ ان حريات الافراد ومصالحهم تتعارض مع بعضهم البعض تبعاً لمعتقداتهم وثقافتهم ورغباتهم ، ومن هنا يبرز لنا مفهوم الحرية النسبية ، بمعني أن الفرد يتنازل عن جزء من حريته لصالح المجتمع مقابل ان يحترم ويصون المجتمع له الجزء الباقي ، من هنا يجب أن يعي المواطن العراق أن الديمقراطية لاتعني الانفلات ، إذ أن الديمقراطية مقيدة بأحترام مشاعر الاخرين وكافة مايمثلونه، وهنا تصبح ممارسة الديمقراطية مقيدة وليست مطلقة(الناصر،1983، ص82)، وقد اجمل أستاذ علم الاجتماع السياسي الدكتور برهان الدين غليون

وهو المفكر الفرنسي من أصل سوري ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية على المعوقات التي تعرقل الديمقراطية وتأزمها بـــ:

1- سيطرة الحزب الواحد وضعف التعددية السياسية.

2- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله.

3- معوقات قيام ديمقراطية وتعددية سياسية.

4- الديمقراطية والمعوقات الاجتماعية.

5- الديمقراطية والمعوقات المرتبطة ببنية الدولة.

6- هشاشة القوى الديمقراطية(غليون ، 2004،الانترنيت).

ويستنتج الباحث أن هناك معوقات تعرقل الديمقراطية منها :المعوق السياسي والقانوني والمعوق الفكري والثقافي والتوعوي والمعوق الديني والاجتماعي ومن ثم المعوق المالي والاقتصادي.

شكل من تصميم الباحث لمجمل المعوقات التي تعرقل الديمقراطية.

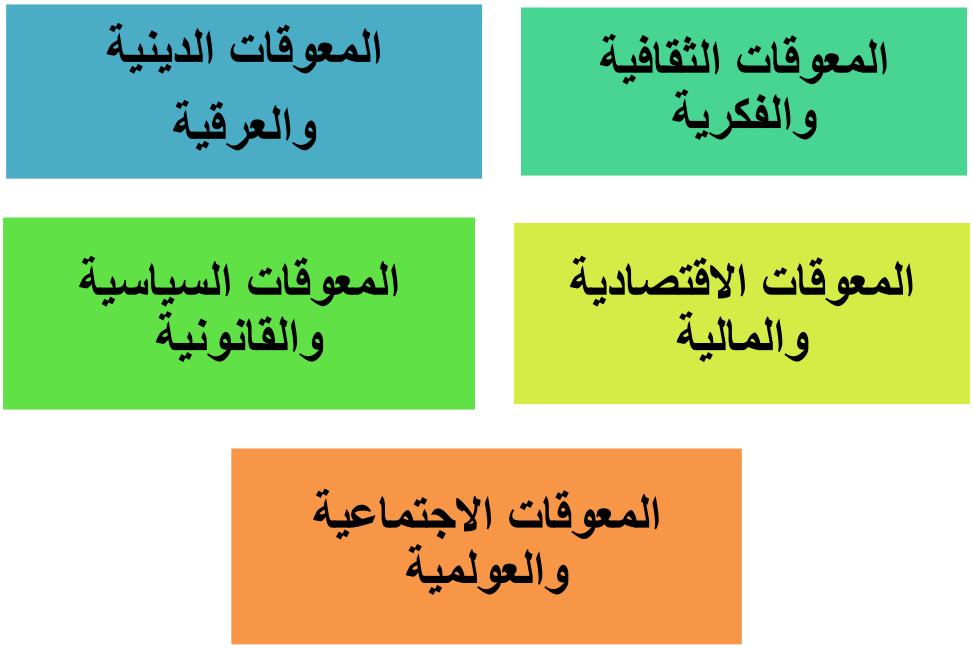

3- مستقبل التحول الديمقراطي في المجتمع العراقي :

يرى الكثيرون من العراقيين ، بأنهم لم يتمكنوا مجدداً من العيش في ظل نظام شمولي أو في دولة مركزية ، كما كانوا عليه إبان الأنظمة السابقة، نتيجة للتنوع المجتمعي للمكوناته التي يسوده تنوعاً دينياً ومذهبياً وعرقياً، على الرغم من الجزم بغياب الديمقراطية وعدم ممارستها في المجتمع العراقي أصلاً، وذلك لوجود العديد من المعرقلات والمعوقات التي سبق ذكرها فضلاً عن انعدام وجود من يؤمن بها في المعادلة السياسية الحالية ، كونها تأسست على يد جنرالات الحرب والاحتلال بعد

عام 2003، وهي لم تنبثق عن رغبات وطموحات عراقية داخلية ، وإنما تمت عبر صفقات خارجية لمصالح قوى في المنطقة فرضها المحتل، حيث أن تأسيس نظام ديمقراطي ينبغي أن ينبع بمبادرة نخبوية وشعبوية، ناهيك عن أن أغلب تشكيل الاحزاب المشاركة هي ما يعرف بأحزاب " الإسلام السياسي" والمُمسكة بدفة الحكم بشقيها، (الشيعي والسنّي)، التي لا تؤمن أصلاً بالديمقراطية الحديثة وانواعها: المباشرة أو غير المباشرة أو شبه المباشرة، ولا تعتمدها في تعاملاتها أصلاً، كما لم يعد خافياً على المواطن العراقي أن ما حدث بعد الاحتلال الامريكي وسيطرة التنظيمات الارهابية ويحدث اليوم في المجتمع العراقي من انتهاكات لحقوق الإنسان وتغيّب الآلاف من المدنيين الذين تم اعتقالهم أو اختطافهم من دون أومر أو مذكر قبض قضائي ، فضلاً عن مقتل المئات من الناشطين المدنيين المطالبين بالحقوق والخدمات في تظاهراتهم المكفولة دستورياً وأنتشار السلاح المنفلت بيد العصابات والمليشات الخارجة عن إدارة الدولة وسيطرتها ، يعبر عن غياب تام ووجود أزمة في تطبيق الديمقراطية وممارستها ، إذ دعت العديد من منظمات المجتمع المدني والدولي ومنها منظمة حقوق الإنسان إلى ضرورة احترام حرية التعبير ،كما طالبت بمحاكمات علنية لمرتكبي الجرائم البشعة بحق الشعب العراقي وانتهاك مشروع الديمقراطية المعلن في دستور البلاد ، ويكشف أيضاً الدستور العراقي في نواقصه وقيامه على أساس طائفي ديني وقومي إثني،لاسيما في تولي المناصب السيادة الثلاث ،والذي يعُد متناقضاً مع مبادئ مدنية الدولة وأطُرها الديمقراطية التي تنادي بالحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، أن ما تكشفه أزمة البناء والتحول الديمقراطي في العراق، تتمثل بتكوين الأحزاب الدينية والقومية ونشأتها ودورها في التعبير المُختلف عن الحياة الديمقراطية ، فالأحزاب عموماً لم تتبنى نهجاً فكرياً وعملياً بغية كسب أفراد المجتمع والمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية، فهي لم تفصل بين الالتزام بالمصلحة الوطنية العليا وبين مصالحها الفردية ألايدلوجية منها والدينية ، ومن دون هذا الفاصل بين المشترك والمتفق عليه وبين المختَلف عليه في منهاج عمل الحزب كمؤسسة مجتمعية سياسية، ينتهي بنا الأمر إلى ما انتهت إليه العملية السياسية في عراق ما قبل اليوم، لذ لا أعتقد أن يظهر مؤسسون لدولة عراقية ديمقراطية بعد عام 2003، بل كانوا طلاب سلطة ومناصب ومنافع بلا فكر سياسي وطني، حيث الشعارات عن المقدس والمدنس في العملية السياسية يعدُّ ضرياً لتبرير مفاسد المحاصصة الدينية والطائفية والقومية الحالية(ناهي، الانترنيت) .

فيما يتجلى المظهر الآخر لأزمة الديمقراطية في المجتمع العراقي في تضأل ونسبة تراجع المشاركة عددياً في الانتخابات التي تجرى دورياً كل أربع سنوات ، وتقسيمها على أسس مكونات

عرقية وأخرى دينية (5 للمسيحيين وواحد لكل من اليزيديين والشبك والصابئة المندائيين والأكراد الفيليين)، ففي الجولة الرابعة من الانتخابات في عام 2018، بلغ عدد الناخبين أقل من 44.52% فيما شهدت إلغاء نتائج فوز القائمة العراقية في العام 2010 حين أُقحِمَت فكرة جديدة وغير معتمَدة في الدستور العراقي ، عن ما يسمى بـــ " الكتلة الأكبر" ، والتي عادت لإبطالها في انتخابات عام 2018م ، في سابقة خطيرة لم تشهدها الانتخابات الديمقراطية الدولية ، إذ رجحت المحكمة الدستورية أصوات ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري كامل المالكي ، أمين عام حزب الدعوة الإسلامي، البالغة 89 نائباً، على نتائج القائمة العراقية المنافسة برئاسة الدكتور إياد علاوي البالغة 91 نائباً، وقد فسرت هذه النتائج من قبل رئيس القائمة العراقية التي لا تعتمد الفكر الطائفي؛ بأن (هناك أجندات لدول إقليمية قد أصبحت واضحة في التجاوز والضغط على القرار السياسي والاستراتيجي في العراق، كما وقفت ضد القائمة العراقية وقررت عدم السماح لها بأن تستلم الحكم عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2010 وضغطت على رئاسة الجمهورية وأقنعت الولايات المتحدة بذلك)، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية عام 2021 الادنى منذ عام 2005 بنسبة مشاركة أقل من 41% ، إذ شهدت عام2005 مشاركة 59% ، وعام 2010 الى نسبة 62% ، وفي عام 2014بلغت 60% بينما بلغت عام2018 نسبة 44%، إذ تشير النتائج للسنوات الاربعة عشر الاخيرة الى تراجع وتدني المشاركة الشعبية والتي تعد الركيز الاساسية في العملية الديمقراطية وفي هذا الشأن قال خبير في شؤون الانتخابات العراقي إن الرفض الشعبي للنظام السياسي القائم أبرز أسباب تدني نسبة المشاركة فضلاً عن عدم قناعة المواطن العراقي ووعيه بالعملية الديمقراطية وحقيقتها(جواد، 2021، الانترنيت).

فضلاً عن أن أغلب أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة في العراق لا يؤمنون بالديمقراطية كنظام وممارسة وعدم إيمانهم بدولة المؤسسات والمواطنة ومبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد مبدأ أساسي في النظام الديمقراطي، اضف الى ذلك صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وعنوان الدولة ونظامها السياسي، مما غيّب مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، كما شكلت الأحزاب المسكة بعملية القرارعبئاً كبيراً وتسببت في نشوء الصراعات وتفشي الأزمات واستشراء الفساد المالي والاداري والصراع الداخلي وأسهمت في تأخر محاولات تعزيز العمل الديمقراطي العراقي.

ختاماً، فإن التغييرات الجوهرية التي يطالب بها أغلب العراقيين اليوم، وهي أن يستعيد الشعب هويته الوطنية ويتوقف التدخل الإقليمي المتعدد الأوجه، وخاصة من دول الجوار إيران وتركيا،

ويتوقف نهب موارد البلاد المائية والنفطية ؛ لكي يتمكن العراقيون من أن يحكموا أنفسهم ويتحكموا بمواردهم، فمهما يكن شكل الديمقراطية فلابد أن تعتمد على دستور يحظى بالتوافق المجتمعي ، ولا يُفرض بأي شكل من الأشكال من قوى الغلبة السياسية ، كما جرى في عام 2005، حين كانت البلاد تعيش حالة من الصدمة التي حالت دون عقلانية وواقعية القرارات التي صاغت بنود الدستور المفرِّق لوحدة المجتمع العراقي، مع ضرورة إجراء التثقيف المستمر للأصول والمبادئ الديمقراطية وسبل التعبير عنها، لاسيما من خلال الإيمان بالانتخابات النزيهة التي تجريها أحزاب وطنية تملك شرعية وجودها القانوني والدستوري من خلال الشعب، فضلاً عن الابتعاد عن الخداع والنفوذ في كسب الأصوات بالوعود الكاذبه، كما يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه العملية الديمقراطية من خلال تعزيز الوعي السياسي للمواطن العراقي ووعيه بأهمية المشاركة الديمقراطية بالصيغة الوطنية بعيداً عن الانتماءات والولاءات للهويات الفرعية ، وتحسين آليات ثقافة الشعب في محاسبة المقصرين وأقصائهم من السلطة وبالطرق الديمقراطية والممارسة السلمية، ودعم الإعلام المستقل في توجيه عملية التداول السلمي للسلطة ، مما يمكن الشعب الحفاظ على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية هو أمر جوهري لضمان تحقيق الديمقراطية الحقيقية وتعزيز الثقة بين المواطنين والنظام السياسي.

رابعاً. خاتمة البحث ونتائجه :

الديمقراطية مفهوم ليس جاهزاً أو نظاماً موجود لا يحتاج إلا إلى الاقتداء به وتطبيقه ، ولكن في الحقيقية هناك مراحل تاريخية مستمرة تطلب النضال والعمل وعلى ثلاث جهات مترابطة هي: جهة تحييد النفوذ الخارجي واستغلال الفرص المتوفرة والعمل على إقامة التحالف التي تسمح بتوسيع مبادرة المجتمع تجاه العالم الخارجي، والجهة الثانية هي إصلاح الدولة بوصفها المؤسسة الراعية والعاملة من خلال تعزيزها بالقوانين والإجراءات والتنظيمات التي تساعدها في تعزيز هامش استقلالها وعملها ومدى تطوراتها وتحقيق أهدافها بالمقارنة بالفئات البيروقراطية والاجتماعية الأخرى ، وجعلها أداة أي الديمقراطية لتخدمة مصالح الخاصة وتكون مركزاً لتأسيس سلطة وطنية حقيقة، بمعنى مقراً مشترك للتقريب ما بين المصالح وتحقيق الغايات لانضاج السياسات والقرارات التي تهتم بالمصلحة العامة، والجهة الثالثة والاخيرة هي المتعلقة التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة، من خلال السماح لكل ما يرفع معدلات التنمية وتحسين المستويات الاقتصادية والثقافية.

1.النتائج:

توصل الباحث الى أن هناك مجموعة من الحقائق التي قد تقف عائقاً امام التحول الديمقراطي في المجتمع العراقي المعاصر والتي يمكن عد قسم منها وهي كما يلي:

1. أن الديمقراطية حقيقة واقعية خير من مثلها الرسول الكريم محمّد(صلى الله عليه وآله وسلم) يمكن ممارستها وتحقيقها في المجتمعات وقد تختلف ممارستها وتطبيقها من مجتمع لمجتمع أخر حسب درجة وعي الشعب وثقافته مما يجعل النظرة للديمقراطية نسبية.

2. تاريخياً لم يألف الشعب العراقي الديمقراطية، رغم ذلك تعايش مع الاستبداد وألفه كأمر واقع لعقود طويلة ، لاسيما القيم الدينية السياسية في العصر الحديث والتي أرسى دعائمها الإسلام السياسي الحاكم ساهمت بتهشيم الديمقراطية وممارستها ، دعمتها في ذلك بعض القيم الاجتماعية التي تتحكم بمنطق القوة والتوريث والتي لا تتسق مع القيم ومبادئ الديمقراطية، فعلى سبيل المثال كانت أنماط التصويت في الانتخابات العراقية الماضية غير متوافقة مع أسس الثقافة الديمقراطية ؛ لأن الناخبين ذهبو باتجاه قومية أو دينية أو طائفية.

3. إن الديمقراطية في المجتمع العراقي بعد عام 2003 ولدِت مشوهة وهي ديمقراطية توافقية غير واقعية، كونها جاءت بشكل فجائي دون تدرج أو تراكم، فقد كان العراق بلداً محكوماً على مدى عقود طويلة بنظم شمولية ، رغم أن الحال لم يتغير فمن يدير دفة الحكم اليوم، لاسيما من معارضين النظام السابق ، والذي تم إسقاطه على يد القوات الأمريكية لم تكن لديهم أية خطة معدة مسبقاً ، إذ كتبوا الدستور على عجالة من أمرهم ، همهم كيف يتقاسمون بموجبه غنائم السلطة وأمتيازاتها ، ولم يدُر في أذهن أكثرهم أن الدساتير تكتب في أغلب الاحيان لعقود طويلة.

4. الديمقراطية النيابية التي يلجاء لها الشعب عن طريق انتخاب نواب ويترك لهم مقاليد الامور وممارسة السيادة وتشريع القوانيين فالشعب لا يحكم نفسه بنفسه ولايشترك مع البرلمان في الحكم ويتكون البرلمان من وتنحصر اختصاصاته في ثلاثة أمور هي: التشريعية والرقابية والتنفيذية،هي النوع الذي يمارس في المجتمع العراقي اليوم .

5. سيطرة الولاءات الضيقية للطائفة أو العشيرة أو القومية أو الحزبية بعيداً عن لغة المواطنة والوطنية ، تجعل الوضع على صفيح ساخن ينذر بالانفجار في اي لحظة بعيداً عن الديمقراطية، كونها تنتج التعصب والتحزب.

6.غياب التوازن وعدم التوافق بين ذاتية الفرد العراقي ونزوعة نحو التحرر والحاجات الاجتماعية الفردانية وما بين المصالح العامة للمجتمع العراقي ككل.

7.عدم الموازنة من قبل المواطن العراقي بين الحقوق والواجبات فضلاً عن عدم قيام المؤسسات التربوية والتعليمية بمهمة التنشئة الاجتماعية على المواطنة وحب الوطن ومكوناته المختلفة، فضلاً عن شعور المواطن العراقي بالضياع وخيبة الامل بزعماء الديمقراطية السابقين وعدم امتلاكه أي شيء في البلد مما يجعل منه مواطن يشعر بالغبن والحيرة بما يؤثر على حسه الوطني والتزامه الاجتماعي والاخلاقي ، فعند الحروب والموت يستدعى للدفاع عن الوطن وعند الرخاء ينسى إلى حد الموت ايضاً.

8.العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على قيام وبناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية مفقودة في المجتمع العراقي في ظل غياب الفلاحين والمزارعين والتجار والصناع وعدم أداء ادوارهم الاجتماعية، بما يؤدي إلى فقدان السيادة والاستقلال الكامل للقرار العراقي بعيداً عن التأثيرات الداخلية والاقليمية والدولية والقدرة على تلبية مطالب الشعب العراقي من أقصاه إلى اقصاه.

9. ضعف ثقافة المجتمع العراقي والجهل بمبادئ الديمقراطية والفهم الخاطئ من قبل عموم الشعب وعدم الوعي الكامل بمضامينها جعل البعض يقف لمعادات كل ما هو مستورد حتى وان كان صحيحاً.

10.وقوف بعض الاحزاب السياسية المشاركة في الحكومة بالضد من الديمقراطية بالصوت والصورة مما عرقل مستقبل الديمقراطية في المجتمع العراقي أن لم ينهها.

11. ختاماً يجد الباحث ان المجتمع العراقي يعاني من أزمات عديدة ولعل أزمة تحقيق التحول الديمقراطي وممارستها كانت احدى تلك الأزمات نتيجة للفهم والتطبيق الخاطئ.

2.الاستنتاجات:

من خلال ما تم تناوله البحث يرى الباحث أن أزمة الديمقراطية وحقيقة تطبيقها في المجتمع العراقي سوف تظل مشكلة قائمة، طالما لم يتم التوصل إلى حلول سياسية ناجعة تتسامى عن النزعة الانانية والمصالح الضيقة لدى أطراف أو أحزاب السلطة الحاكمة ، كما يبدو لنا ان تجاوز تلك الازمة وايجاد الحلول بعيد كل البعد عن الطبقة السياسية الحاكمة في الوقت الراهن، فضلاً عن ان الامر قد يتطلب معالجات حاسمة ، بما يؤدي الى تغيير شامل للعملية السياسية القائمة بعيداً عن المحصصة القومية والدينية والمذهبية والعرقية .

في نفس السياق على الشعب العراقي أن يفهم ان التحول الديمقراطي يدعو في طياته إلى نظام سياسي نزيه وامين يوفر الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لمواطني المجتمع العراقي وهذا الخيار يقع على مسؤولية الجماهير واختيارهم ، كما يجب على السياسيين العراقيين اليوم ان يدركو جيداً ان موازين القوى تختلف عما كانت سائدة عليه ابان فترة الاحتلال الانجلو – امريكي للعراق عام 2003، فقد تبدلت التحالفات التقليدية وظهرت قوى شعبية اجتماعية فتية لها القدرة على التحدي والتصدي والتظاهر ، وأخذ ادائها يتطور سياسيا واجتماعيا ، وهو ما احداث نقلة نوعية في نمط التفكير والسلوك الجمعي للجماهير بالتزامن مع ازدياد الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي لتلك الجماهير بمفهوم الديمقراطية وممارستها ، وفي المحصلة النهائية ستشكل منها قيادات تؤمن بقيم الديموقراطية ومبادئ حقوق الانسان، تعمق قيم التسامح بين المكونات وتسمح بالانفتاح على الثقافات المتنوعة ، لديها القدرة والامكانات اللازمة في أعادة الدولة الى مسارها الديمقراطي المناسب .

3.المقترحات والتوصيات:

– ضرورة قيام ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية اللذان يعدان أساسيان لنجاح التحول الديمقراطي في المجتمع العراقي ، مع التأكيد على فكرة عراق ديمقراطي يجب أن لا تفرضها قوى أجنبية ، وإنما هي فكرة يؤيدها العراقيون أنفسهم بقوة من خلال جعل واجهة الدعوة للديمقراطية مطلباً جماهيرياً ووطنياً.

– ضرورة العمل على زياد الوعي الثقافي للشعب العراقي بمعاني الديمقراطية وايجاد الجذور التاريخية في القاموس العربي والاسلامي المتجسد في مبدأ الشورى الاسلامي وصحيفة المدينة ، والعمل على تحقيق ديمقراطية علمية تستند على قواعد ومناهج وطنية نابعة من التراث الحضاري والاسلامي تخدم مصالح البلاد والعباد لا مصالح واهداف دول اقليمية أو استعمارية بعينها.

– تشجيع وسائل الاعلام بتفعيل الحوار الديمقراطي المستند على الوسطية والاعتدال والابتعاد عن كل ما يقوض الديمقراطية وممارستها في المجتمع العراقي المعاصر ،وتأسيس موقع خاص على الانترنت للتصدي وتوضيح مبادئ الديمقراطية وتفسير الدين الاسلامي لها ، ورداً على افكار المتمردين الخاطىء للإسلام وحركات العولمية وثقافتها في نشر افكارالجندر والمثلية الجنسية والمساكنة وتحرر المرأة .. وغيرها من السموم الثقافية الاسقام الاجتماعية.

– اشاعة روح التضامن والتعاون والاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي بما يعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي ، واحترام المواطن العراقي بوصفه القيمة العليا واحترام ذاته

واغناء إنسانيته وتمكينها من الإبداع بوصفه المعيارالأساسي للحكم وإصلاح المؤسسات والتأكيد على حريته في الاعتقاد والتعبير كشرط لاكتمال تلك الإنسانية وعدها معياراً أساسياً في المشاركة الوطنية الحقه .

في ختام البحث اتقدم بوافر الشكر والامتنان الى جامعة تكريت عموماً وإلى مجلة آداب الفراهيدي وكادرها المميز بشكلٍ خاص داعياً العلي القدير في هذه الايام الرمضانية المباركة ان يحفظهم ويمن عليهم بالخير واليمن والبركات والعافية في البدن والامن في البلد، والله الموفق والحافظ.

خامساً. المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم.**

1.ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب (ط3، ج12، مادة أزم). دار صادر.

2.إبراهيم، أدهم. (2024). أسباب فشل الديمقراطية في العراق. مجلة العربي.
https://alarab.co.uk

3.البكري، جواد كاظم. (2011). فخ الاقتصاد الأمريكي والأزمة المالية (ط1). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

4.براهمي، حنان. (2005). النظام الديمقراطي والشورى في الإسلام: دراسة تحليلية مقارنة (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم القانونية).

5.الجنابي،علي مرزوك.(2019). أزمة الثقة السياسية.الحوار المتمدن.
https://www.m.ahewer.org

6.مجموعة مؤلفين. (2024). الإسلام والمسيحية والديمقراطية: دراسات مقارنة شرقًا وغربًا (ط1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7.الخـــالدي، حمدان رمضان محمد. (2006). الديمقراطية وصعوبة ممارستها في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي. مجلة آداب الرافدين، (45)، كلية الآداب، جامعة الموصل.

8.الخـــالدي، محمود. (1986). الديمقراطية في ضوء الشريعة الإسلامية: سلسلة دراسات من أجل الفهم الصحيح للإسلام. مكتبة الرسالة الحديثة.

9.ضاري، وعد سنجار. (ب.ت). معوقات الديمقراطية. جامعة الأنبار.
https://www.uoanbar.edu.iq

10.الزيات، أحمد، وآخرون. (ب.ت). المعجم الوسيط (ج1). مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

11. الساعدي، حسين جلوب. (ب.ت). معوقات الديمقراطية في العراق. مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية. http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-9/

12. علي، جلال الدين عز الدين. (2004، 3 أكتوبر). الديمقراطية الشكلية وأزمة شرعية الوجود الإسرائيلي. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

13.عبدالعزيز، خالد، وآخرون. (2001). الديمقراطية والتربية في الوطن العربي (أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.

14.علوش، ناجي. (1994). الديمقراطية والإشكالات. المؤسسة العربية للنشر.

15.العماري، عباس رشدي. (1993). إدارة الأزمات في عالم متغير (ط1). مركز الأهرام للترجمة والنشر.

16. الغزي، ناجي. (2009). أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية. ميدل إيست أونلاين. https://www.middle-east-online.com

17. غليون، برهان الدين. (2004، 3 أكتوبر). معوقات الديمقراطية في الوطن العربي. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

18.قانصو، وجيه. (2021). الديمقراطية: التاريخ والمفهوم. مركز عمومي 101 للتربية المدنية والفلسفة السياسية.

19.مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2017). مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. https://www.madarcenter.org/

20.الناصر، خالد. (1983). أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.مجلة المستقبل العربي، (9).

21.نوري، دريد عبد القادر. (2004). حقيقة الديمقراطية: تحليل لأسباب الإخفاق والنجاح في البلاد العربية (ط1). مطبعة دار ابن الأثير للطباعة والنشر.